ليبيا: يجب تحقيق العدالة التي طال انتظارها بالنسبة لضحايا حادثة القتل في سجن "أبو سليم"

بعد مرور 18 عاما على حادثة القتل في سجن "أبو سليم" التي ذهب ضحيتها زهاء 1200 سجين عقب إعدامهم خارج إطار القضاء على الأرجح، تُهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات الليبية أن تنهي معاناة عائلات الضحايا جراء طول انتظارهم لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة والإنصاف.

ففي وقت مبكر من صباح يوم 29 يونيو/ حزيران 1996، اقتيد مئات الرجال المحتجزين في مختلف عنابر سجن أبو سليم الواقع على أطراف العاصمة الليبية طرابلس إلى باحات السجن الخارجية قبل أن يُطلق مسلحون النار عليهم من مواقعهم على سطوح المباني. فلقد كان ذلك عقابا للسجناء على أعمال الشغب التي افتعلوها قبل يوم من ذلك التاريخ، أي في 28 يونيو/ حزيران، احتجاجا على احتجازهم دون محاكمة في ظروف مزرية حُرموا خلالها من الحصول على العلاج الطبي والزيارات العائلية.

وقيل أن أعمال الشغب قد اندلعت أثناء توزيع الطعام، حيث احتجز بضعة سجناء اثنين من الحرس كرهائن. وبسبب عدم تمكنهم من فتح إحدى البوابات الحديدية، أخفق السجناء في الهروب من السجن. وردت قوات الأمن بإطلاق النار عشوائيا وفق ما زُعم وقتلت عددا من السجناء. ومباشرة بعد الحادثة، وصل وفد برئاسة رئيس الاستخبارات حينها، عبد الله السنوسي، إلى السجن وحث جميع السجناء على العودة إلى زنازينهم. وعندما جوبه طلب الوفد بالرفض، اضطُر للتفاوض مع السجناء بشأن مطالبهم المتمثلة بالمثول أمام القضاء والحصول على الرعاية والعلاجات الطبية والسماح لهم بتلقي الزيارات العائلية. وقيل أن أعمال الشغب قد انتهت بمجرد ما أبدى السنوسي موافقته على مطالب السجناء، وأُجلي المرضى منهم من المهاجع.

وبعد سنوات روى المحتجزون المفرج عنهم كيف سمعوا صبيحة اليوم التالي لأعمال الشغب دوي انفجار أعقبة صوت إطلاق نار استمر مدة ساعتين تقريبا. وتُركت الجثث بعد إطلاق النار عليها ملقاة تحت أشعة الشمس قبل أن يقوم الحراس بعد يومين بإزالة الجثث بعربات ودفنها في خنادق داخل أرض السجن. وبعد سنوات، قيل أن الجثث قد نُبشت ونُقلت إلى مكان غير معلوم. ولم يتم تسليم جثث الضحايا إلى ذويهم أبدا، وحُرمت العائلات من إقامة عزاء لأحبائهم حتى يومنا هذا.

وفي نهاية المطاف أصبح نضال عائلات الضحايا من أجل معرفة الحقيقة وإقامة العدل وجبر الضرر رمزا للنضال ضد نظام حكم العقيد القذافي القمعي. وأدى اعتقال أحد كبار منظمي احتجاجات أسر الضحايا الأسبوعية، ويُدعى فتحي فتحي تربل ، إلى إطلاق شرارة المظاهرات في 15 فبراير/ شباط 2011 في بنغازي، وهي المظاهرات التي سرعان ما تحولت إلى انتفاضة أفضت إلى الإطاحة بنظام العقيد القذافي. ولا زالت مطالب عائلات الضحايا بكشف الحقيقة وتحقيق العدالة قائمة دون أن تجد مع الأسف من يلبيها حتى يومنا هذا.

ولاحت بعض بوادر الأمل مع انتقال ليبيا من حالة الحرب إلى حالة السلم. وأُجريت الانتخابات البرلمانية وظهر أن السلطات ملتزمة بصون حقوق الإنسان وبرهن المجتمع الدولي على رغبته بمساعدة ليبيا على إعادة بناء مؤسساتها. ومع ذلك، وبعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات على الأزمة السياسية واستمرار الصراع على السلطة وتكرار وقوع أعمال العنف على أيدي الميليشيات والاقتتال الداخلي، فيظهر أن ذلك كله قد قوض من الجهود الرامية إلى التعامل مع إرث ليبيا من

الانتهاكات المرتكبة في الماضي على صعيد حقوق الإنسان إبان حكم العقيد القذافي ومنذ سقوط نظامه.

ومضى الآن أكثر من ستة أشهر على صدور قانون العدالة الانتقالية في ديسمبر/ كانون الأول 2013، وهو القانون الذي نص على استحداث آليات تهدف إلى تحقيق العدالة وجبرر الضرر للضحايا. ونص القانون على إلغاء سقوط الجرائم بالتقادم إذا كانت مرتكبة قبل عام 1997 لأسباب سياسية وعسكرية وأمنية؛ كما أباح القانون التحقيق في حادثة قتل السجناء في أبو سليم. ومع ذلك، فلم يُنجز الكثير من أجل الشروع بمثل هذا التحقيق أو استحداث آلية لتقصي الحقائق. ولمّا يتم بعد تعيين أعضاء هيئة تقصي الحقائق والمصالحة بصفتها الهيئة المفوضة بتوفير كامل معالم الصورة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة إبان حكم القذافي وعقب سقوط نظامه.

وقال أحد العاملين في "رابطة أهالي ضحايا مجزرة سجن أبو سليم" ، وقد فقد شقيقه في تلك الحادثة، لمنظمة العفو الدولية أن مطالب العائلات لم تتغير منذ الإطاحة بالعقيد القذافي:

"ما كنا نطالب به في حينه لا زلنا نطالب به اليوم. نريد أن نعرف كامل تفاصيل الحقيقة المتعلقة بحادثة القتل ويجب مقاضاة مرتكبي الجرائم. ونريد من الدولة أن تعترف علنا بهذه الجريمة وأن تقدم اعتذارا بشأنها".

وقُدر أن زهاء 1270 سجينا قد قُتلوا أثناء أعمال الشغب التي وقعت في 28 يونيو/ حزيران والإعدامات خارج إطار القضاء التي تمت في اليوم التالي. ومع ذلك فلا زال العدد الدقيق للذين قضوا نحبهم حينها غير معروف حتى يومنا هذا. وهو ما ينسحب على مصير الجثث حيث لم يُعرف ما حل بها حتى الآن.

ولم تحصل مئات العائلات على شهادات وفاة أصولية. وبعد سنوات من الصمت والإنكار، بدأ نظام العقيد القذافي في عام 2001 بإعلام العائلات بوفاة أبنائها. إلا أن النظام قد قام بذلك من خلال تزويد العائلات بشهادات وفاة أُسقط منها عمدا ذكر مكان واقعة الوفاة وسببها، بل وأدرجت في بعض الحالات تواريخ مزورة للوفاة وغير ذلك من المعلومات المغلوطة. وفي بعض الحالات، كانت عملية التستر على الجريمة مفضوحة بحيث أصدرت السلطات شهادات وفاة يظهر أن تاريخ صدورها يسبق تاريخ واقعة الوفاة. وفي محاولة لإسكات التململ المتزايد في صفوف القواعد الشعبية من أجل المطالبة بكشف الحقيقة وتحقيق العدالة، عرضت حكومة القذافي دفع تعويضات مالية للعائلات بغية إجبارهم على التخلي عن حق استلام رفات أقاربهم. وفي الوقت الذي رفضت فيها العديد من العائلات تلك التعويضات معتبرةً إياها نوعا من الرشوة، قال آخرون أنهم أُكرهوا على قبولها خوفا من انتقام السلطات منهم. وحتى الآن فلم يتم إخبار حوالي 150 عائلة بوفاة أبنائها بشكل رسمي، ولا زال أبنائهم مدرجين في قائمة المفقودين.

ولا شك أن العيش لسنوات في ظل عدم اليقين كان له آثار نفسية مدمرة على عائلات بأسرها، لا سيما تلك منها التي فقدت أكثر من فرد من أفرادها في تلك الحادثة. وقال العديد من العائلات أنهم تعرضوا للإذلال وحُرموا من الحصول على وظائف في الدولة. وقال البعض أنهم لا زالوا بحاجة لاستشارات نفسية كي يتسنى لهم التعامل مع تبعات الصدمة. وعلى هذا الصعيد، فلقد فشلت سلطات ما بعد نظام القذافي، ولم يتم الاعتراف بشكل كاف بالاحتياجات العاطفية والنفسية لعائلات الضحايا.

كانت زينب قد تزوجت حديثا جديدة لحظة إلقاء قوات الأمن القبض على زوجها قبل أن يلقى مصرعه في سجن أبو سليم لاحقا. وقالت زينب لمنظمة العفو الدولية:

"حدث ذلك في 27 يوليو/ تموز 1994، إذ لن أنسى ذلك التاريخ ما حييت. فلقد اعتُقل يومها في المسجد عقب انتهائه من أداء صلاة العصر. وسمحوا له بالعودة إلى المنزل لفترة وجيزة قبل أن يقتادوه بعيدا. وقال لي يومها: ثمة أناس هنا لاستجوابي؛ فلا تقلقي بشأني. وسوف أعود إلى المنزل سريعا. ولكنه لم يعد أبدا. كانت تلك هي المرة الأخيرة التي أشاهده فيها. وكان ولدي لم يتجاوز حينها 40 يوما من العمر، ولم نعلم إلى أين اقتادوا زوجي. وبعد سنوات، جاء أحدهم لرؤيتي وقال لي أنه كان محتجزا رفقة زوجي في سجن أبو سليم. ولم يُسمح حينها بأي زيارات عائلية، ولكني لم اتوقف عن الذهاب إلى السجن مصطحبة معي بعض البطانيات والملابس والطعام. وكان الحراس يأخذون ما أحمل إلى الداخل وأوهموني أنهم كانوا يوصلونها لزوجي. ولكن اتضح لي لاحقا أنهم كانوا يستولون عليها ويأخذونها إلى بيوتهم. وأثناء تلك الفترة بأكملها، لم أفقد الأمل بأن يكون لا يزال حيا يُرزق. وفي عام 2009، جاء رجلان إلى منزلي وجلبوا معهما شهادة وفاته."

ولقد أُحرز بعض التقدم منذ العهد الذي شهد تعرض عائلات السجناء للمضايقات بشكل منتظم أو توجيه التهديدات لهم لقيامهم بتنظيم احتجاجات تناشد العقيد القذافي الكشف عن الحقيقة المتعلقة بحادثة القتل في أبو سليم. وفي عام 2012، سُمح لعائلات الضحايا بتسجيل جمعية لهم بشكل رسمي تحت مسمى "رابطة أهالي ضحايا مجزرة سجن أبو سليم" كمنظمة غير حكومية. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2013، اعتمد المؤتمر الوطني العام قانونا جديدا شكل بموجبه لجنة لإقامة الحقائق المتعلقة بحادثة قتل السجناء في أبو سليم. وفي أبريل/ نيسان من العام الجاري، أصدرت وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين قرارا يوفر مخصصات شهرية لأسر الضحايا. وتُعد هذه الخطوات محط ترحاب، ولكن ينبغي أن تُوضع موضع التنفيذ. ولكن لا يمكن إجراء التحقيق في قتل السجناء كما ينبغي إلا في ظل نظام عدالة يؤدي وظائفه بشكل سليم، ويمكن حينها مقاضاة الجناة في ظل إجراءات محاكمة عادلة تلبي المعايير الدولية وتضمن تحقيق الإنصاف على صعيد جميع ما ارتُكب من انتهاكات لحقوق الإنسان.

ويُذكر أن قرابة 170 حارساً وضابطاً لا يزالون محتجزين منذ عام 2011 للاشتباه في ضلوعهم بقتل السجناء في أبو سليم. ومن بين أبرز هؤلاء رئيس الاستخبارات الليبية السابق عبد الله السنوسي الذي يُحاكم الان على ذمة عدة تهم مختلفة تتعلق بضلوعه في الجرائم المرتكبة إبان النزاع المسلح الذي دار في عام 2011. ويُحتجز السنوسي في مؤسسة الهضبة للإصلاح والتأهيل، وهو سجن للحراسة المشددة في طرابلس، ومُنع من التواصل مع محاميه وإعداد دفاع حسب الأصول منذ تسليمه إلى ليبيا في سبتمبر/ أيلول 2012. وفي حالات أخرى، تلقت منظمة العفو الدولية مزاعم تفيد بأن حراس سجن أبو سليم السابقون قد تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، خاصة عقب إلقاء القبض عليهم مباشرة وفي الأيام الأولى من فترة ما بعد انتهاء النزاع المسلح.

ومع سير التحقيقات قُدما، يتعين على السلطات الليبية أن تحرص على التحقيق في جميع المزاعم التي تتحدث عن ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وضمان عدم الاستدلال بالاعترافات المنتزعة بالإكراه في أية إجراءات أصولية للمحاكمة. ووحدها فقط المحاكمات العادلة والمحايدة هي الكفيلة بأن تضمن إعمال حقوق الضحايا من خلال إقامة الحقائق المتعلقة بالجرائم موضع التحقيق. وأي شيء عدا ذلك من شأنه أن يقوض من العدالة ويحولها إلى مجرد عملية انتقام لا أكثر.

وبمناسبة حلول الذكرى الثامنة عشرة لحادثة قتل سجناء أبو سليم، تهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات الليبية القيام بما يلي:

- الاستعجال بالتحقيقات المتعلقة بحادثة قتل سجناء أبو سليم، وضمان مقاضاة الجناة في ظل محاكمات عادلة دون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام؛ والحرص على نشر نتائج التحقيقات للعموم، بما في ذلك نشر قائمة بأسماء جميع الذي قُتلوا في سجن أبو سليم يومي 28 و29 يونيو/ حزيران 1996 وتوضيح الظروف والملابسات المحيطة بوفاتهم؛
- وتزويد عائلات ضحايا حادثة القتل في أبو سليم بشهادات وفاة دقيقة توضح مكان واقعة الوفاة وتاريخها وسببها؛
- وبذل المزيد من الجهود الرامية إلى تنفيذ أحكام قانون العدالة الانتقالية من خلال استحداث هيئة تقصي الحقائق والمصالحة؛ والحرص على توفير الحماية اللازمة للهيئة وتزويدها بالموارد التي تخولها أداء مهامها بسلامة وحيادية وبعيدا عن تهديدات الميليشيات واعتداءاتها هي وغيرها من الجماعات؛
- وتوسعة الجهود المبذولة من أجل الكشف عن مصير رفات قتلى يومي 28 و29 يونيو/ حزيران 1996 مع عدم إغفال الاحتياجات النفسية والمالية والقانونية لعائلاتهم عند توفير المساعدة لهم من أجل التعرف على رفات أقاربهم؛ والاعتراف بالتحديات النفسية التي تواجه عائلات الضحايا والتعامل معها على هذا الأساس.

ولقد دأبت منظمة العفو الدولية على شن الحملات من أجل تحقيق المساءلة على صعيد حادثة قتل سجناء أبو سليم منذ يوليو/ تموز 1996، وذلك مع تواتر بواكير التقارير التي تحدثت عن قتل السجناء فيه. ولمزيد من المعلومات حول حادثة القتل في سجن أبو سليم وغير ذلك من عمل المنظمة وتحركاتها على هذا الصعيد، يُرجى الاطلاع على التقرير التالي: "ليبيا الغد – أي أمل لحقوق الإنسان؟".